

محاضرة رقم 03 :

الأهداف التعليمية للمحاضرة :

عزيزي الطالب /

بعد الإطلاع على هذه المحاضرة، ستكون مُلماً إن شاء الله بما يلي :

(1) تبويب التدقيق

(2) حقوق المدقق وواجباته

**تمهيد المحاضرة:**

كُنَّا قد رأينا بأن التدقيق هو وظيفة أو أداة فحص كما يجب أن يقوم به شخص مهني محايد مستقل ومحترف ليتمكن من إبداء رأي سليم حول عملية القياس والتبويب للمعلومات والأحداث المالية التي تمت في الكيان. لكن السؤال المطروح : ماهي الأسس التي يُعتمد عليها في تبويب التدقيق ؟ وماهي مسؤوليات المدقق ؟ هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذه المحاضرة.

## 1)تبويب التدقيق

يُستخدم التدقيق في مواقف مختلفة حسب المزايا التي يمكن أن يضيفها للمؤسسة من جهة، وحسب الإلزامية التي يفرضها القانون من جهة أخرى ويمكن تصنيف أنواع التدقيق اعتمادا على أسس مختلفة نوجزها فيما يلي :

### من حيث وقت عملية التدقيق

يتضمن ثلاث أنواع :

#### 1.التدقيق النهائي :

يقصد به بداية التدقيق أو المراجعة في نهاية الفترة المالية للمؤسسة بعد أن تكون الدفاتر قد أقيمت وقيود التسوية قد أجريت والقوائم المالية قد أعدت، ويمتاز هذا النوع بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر، لذلك يطلق عليه بالتدقيق اللاحق أو رقابة التغذية الراجعة وهو يركز على المخرجات أو النتائج .

وتعتبر الرقابة اللاحقة رقابة تمارس بعد إنجاز النشاط لتقييم النتائج والاستفادة منها في التخطيط المستقبلي للنشاط.

#### 2.التدقيق المستمر :

يقصد به قيام عملية الفحص والتدقيق بصفة مستمرة إذ يقوم المدقق أو مساعديه بزيارة المؤسسة محل التدقيق لفترات متعددة ويتم هذا النوع وفق برنامج مرسوم يُعده ويُنجزه المدقق على ضوء دراسته وتحليله الأولي لأنظمة الرقابة الداخلية، ويطلق عليه أيضا مصطلح الرقابة العلاجية أو

الإصلاحية، وهو أكثر أنواع التدقيق استخداماً؛ حيث تتيح الفرصة لتصحيح الأخطاء والانحرافات.

### **3. التدقيق الوقائي :**

وهو تدقيق سابق والهدف منه هو منع حدوث أي خلل لكونه يسبق الفعل أو النشاط ولكونه يحتاط باستخدام أساليب وطرق فنية قبل البدء بالعمليات من أجل تجنب أي خلل أو مسبب يمكن أن يؤثر على تنفيذ الخطة، ويطلق عليه رقابة التغذية الأمامية.

وتعرف الرقابة المسبقة (الوقائية) بأنها رقابة تنبؤية، وهذا عندما يتمكن التنظيم الرقابي من تحديد مشكلة ما قبل حدوثها، نكون حينئذ أمام رقابة تنبؤية.

الرقابة السابقة أو رقابة وقائية مانعة تكون مهمتها منع وقوع الانحرافات، وهي تكشف مقدماً الانحراف بغية منعه.

### **4. التدقيق المزدوج :**

يتضح أن لكل من التدقيق النهائي، المستمر والوقائي عدداً من المزايا وأيضاً عدداً من العيوب، ممّا جعل التطبيق العملي يفرض ممارسة الأنواع الثلاثة من الرقابة، ومن خلال الأسلوب المختلط يمكن للمدقق الخارجي إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية في الوقت المناسب ومعالجة أي قصور عن طريق التوصيات التي يضعها.

### **التدقيق حسب الهدف الرئيسي**

ينقسم إلى ما يلي :

#### **1. التدقيق المالي :**

يتعلق هذا النوع من التدقيق بفحص القوائم المالية والتي يتم إعدادها للمساهمين والأطراف الأخرى المستفيدة، ونشير أنه يتعلق التدقيق المالي بالماضي بخلاف تدقيق العمليات.

إن هدف عملية مراجعة وتدقيق القوائم المالية يتمثل في تكوين رأي المدقق في التأكيدات المرتبطة بالتصرفات والأحداث الإقتصادية محل المراجعة ومدى تطابق تلك التأكيدات مع معايير مقرررة في مبادئ المحاسبة. وبالتالي فإن الغرض الأساسي لهذا النوع من التدقيق هو التحقق من مدى صدق وشرعية الحسابات التي تتضمنها القوائم المالية، ومدى مطابقتها للعمليات التي تمس جميع الأنشطة في المؤسسة.

## **2. تدقيق الإلتزام :**

وتسمى أيضا بمراجعات الأداء والتنفيذ وغرضها عموما هو تحديد ما إذا كانت المؤسسة محل تدقيق تلتزم بالإجراءات واللوائح المقررة. وعادة ما يتم أداء تلك المراجعات عن طريق خبراء متخصصين سواء داخلين أو خارجيين عن الوحدة محل المراجعة والذين يتم تعيينهم عن طريق السلطة التي قامت بتحديد الإجراءات واللوائح التي يتعين التقيد بها وحيث يتم التقرير عن نتائج تلك العملية إلى الجهات ذات السلطة.

يهدف هذا النوع إلى التعرف فيها إذا كان المشروع قد حقق الأهداف التي تأسس من أجلها، وتعنى التدقيق القانوني ويطلق عليه أيضا تدقيق الأهداف، وهو تأكد المدقق من أن المؤسسة طبقت نصوص الأنظمة التي تصدرها الدولة فمثلا على مُدقق الحسابات التأكد من تطبيق الشركات لقانون الشركات وتعديلاته، بالإضافة إلى ذلك فإن على المُدقق التأكد من تقيد الشركة بنظامها الداخلي وعقد تأسيسها، ومن أبرز الأمثلة أيضا عمليات التدقيق التي تتم على الإقرارات الضريبية لتحديد مدى التزام واحترام لقوانين الضرائب سارية المفعول.

## **3. التدقيق التشغيلي (العمليات) :**

وهو نوع حديث النشأة ، حيث ظهر مصطلح تدقيق العمليات لأول مرة سنة 1964 في كتاب «Operational auditing Book» للكاتب «Brad Ford Camus» ثم بعدها في كتاب «The practic of modern internal Audit» للكاتب «Lawrance.B.Sauyer» « يهدف عموما هذا النوع إلى تقييم مدى فعالية وكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة.

نستنتج أن تدقيق العمليات يسعى إلى ترشيد قرارات الإدارة عن طريق اكتشاف نقاط الضعف واقتراح الحلول الملائمة لها. «مراجعة العمليات هي عبارة عن المراجعة الداخلية بنظرتها الأبعد والأعمق بحيث تتسع وتتحول إلى مراجعة الأنشطة المختلفة في المشروع بجانب آثارها المالية.

من هذا التعريف يمكن القول أن مراجعة العمليات أشمل من المراجعة الداخلية من حيث النطاق، حيث أنها تطبق في مجالات متعددة خارج النواحي المالية. وتتضمن مراجعة الفعالية والكفاءة العناصر التالية:

#### **أ- مراجعة الفعالية :**

- تحديد ما إذا كانت النتائج المطلوبة والمتوقعة قد تحققت أم لا.
- التحقق ما إذا كانت الأهداف المخططة من قبل قد تم التوصل إليها وتحقيقها.
- تحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت بفاعلية وبأقل تكلفة ممكنة.

#### **ب- مراجعة الكفاءة :**

- تحديد ما إذا كان المشروع قد دبر الموارد المختلفة بطريقة اقتصادية.

- التأكد من أن استخدام هذه الموارد بكفاءة عالية وبشكل مثالي.
- تحديد الأسباب الرئيسية لعدم استخدام هذه الموارد بشكل اقتصادي وبكفاءة مناسبة.
- تحديد مدى كفاءة نظم المعلومات الإدارية في المشروع والإجراءات المتعلقة بالهيكل الإداري فيه.

#### 4. التدقيق الاجتماعي :

عرف التدقيق الاجتماعي بأنه فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمات والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنظمات للمسؤولية الاجتماعية لها ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير عن نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع.

يمكن استنتاج أهداف التدقيق الاجتماعي والتي تتمثل فيما

يلي:

- الاعتماد أكثر على القوائم والتقارير الاجتماعية، التي تمثل مخرجات نظام المحاسبة الاجتماعية، حيث أن القوائم التي يتم فحصها وتدقيقها من طرف شخص محايد تتمتع بدرجة أكبر من الثقة.
- إبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية للمؤسسة على نتيجة النشاط الاجتماعي لها.
- إن وجود نظام لتدقيق القوائم والتقارير الاجتماعية يدفع بالمؤسسة إلى تركيز الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.

#### 5. التدقيق البيئي :

في الثمانينات والتسعينات على وجه التحديد كانت البداية الفعلية للتدقيق البيئي حيث اتجهت الجهود نحو قياس الأداء البيئي.

عرف معهد المعايير البريطانية التدقيق البيئي بأنه عبارة عن تقييم منظم لتحديد مدى توافق نظام الإدارة البيئية للمنشأة مع البرامج المخططة وتحديد مدى فعالية وملائمة ذلك النظام لانجاز السياسة البيئية للمنشأة.

إن غياب معايير ومقاييس التقرير البيئي المقبولة بوجه عام تعنى أنه ليس هناك أي مقاييس مرجعية BENCHMARKS مقبولة بوجه عام والتي في ظلها يمكن أن تتم الحكم والتقرير على الأداء البيئي للشركة وجودة تقاريرها البيئية.

تم تحديد أحد عشر من أنواع التدقيق البيئي يمكن تحديدها على النحو التالي:

- مراجعة الأنشطة.
- مراجعات المشاركة.
- مراجعة الالتزام بالقوانين البيئية.
- مراجعة نظم الإدارة البيئية.
- مراجعة الطاقة.
- مراجعة القضايا.
- مراجعة الصحة والسلامة الوظيفية.
- مراجعة أمن العمليات.
- مراجعة المواقع.
- مراجعة عقود المقاولات والمورد والعميل.
- مراجعة المخلفات.

## 6. تدقيق النوعية أو الجودة :

تعتبر النوعية سلاح تنافسي مهم تستخدمه المؤسسات لاستقطاب الزبائن وتحقيق التميز ولضمان الاستمرارية في التميز والترقية المتواصلة لنوعية الأداء، فهي تعتمد على تدقيق النوعية بغرض التحقق من أن نوعية المنتج أو النظام أو الخدمة التي تُقدمها تتناسب مع أهدافها وطموحاتها.

عرفت المنظمة العالمية للمعايير **(ISO)** النوعية على أنها « الدرجة التي تشبع بها الحاجات والتوقعات الظاهرية والضمنية من خلال جملة الخصائص الرئيسية المحددة مسبقاً.

كما عُرِّفَ تدقيق الجودة بأنه عبارة عن فحص منتظم للتصرفات والقرارات التي يتخذها الأفراد فيما يتعلق بالجودة وذلك من أجل تقييم والتقرير عن درجة الالتزام بالمتطلبات التشغيلية لبرنامج الجودة أو المواصفات المطلوبة للسلعة أو الخدمة.

إن تدقيق الجودة يتضمن بداية عملية تقييم مدى التزام المؤسسة بمقاييس أو معايير مقررّة تليها عملية التقرير عن مدى ملائمة الالتزام بمتطلبات الجودة أو المواصفات المطلوبة للسلعة أو الخدمة.

## **7. التدقيق الحكومي :**

إن تطبيق تدقيق الأداء الحكومي على القطاع العام والنشاطات الحكومية بشكل عام أمر صعب المنال والسبب يعود أصلاً إلى عدد من المعوقات أهمها :

- عدم تحديد أهداف البرامج الحكومية بدقة ووضوح.
- عدم وجود معايير محددة لقياس الأداء.
- النقص في الكفاءات الوظيفية المؤهلة.
- تنسيق ضعيف بين الهيئات الحكومية.

▪ النقص في المعلومات وضعف نظام المعلومات المحاسبي.

وفي الجزائر، توجد هيئتين رئيسيتين أنشأهما القانون ومنحهما الصلاحيات المنوطة بالتدقيق وهما :

أ- مجلس المحاسبة : يجوز لمجلس المحاسبة أن يطلب الإطلاع على كل وثيقة من شأنها أن تسهل المراقبة المعمقة للعمليات المالية والمحاسبية للمصالح والهيئات التي تخضع لمراقبته ويحق له أن يستمع لأي عون تابع للمؤسسات المنتخبة والمجموعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية بجميع أنواعها وله أن يجرى كل التحريات الضرورية بما فيها التحريات لدى الخواص مع مراعاة التشريع الجاري به العمل من أجل الاطلاع على المسائل المنجزة بالاتصال إلى إدارات ومؤسسات القطاع العام.

ب- المفتشية العامة للمالية : تراقب المفتشية العامة للمالية التسيير المالي والمحاسبي في مصالح الدولة، والجماعات العمومية اللامركزية، والهيئات التالية :

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري .
- المؤسسات الاشتراكية ووحداتها وفروعها والخدمات الاجتماعية التي تكون تابعة لها.
- استغلالات القطاع المسير ذاتيا.
- صناديق الضمان الاجتماعي والمنح العائلية والتقاعد والتأمينات والتعاون، وبصفة عامة، كل الهيئات العمومية ذات الطابع الاجتماعي.

ويمكن أن تطبق على أي شخص معنوي يحصل على مساعدة مالية من الدولة، أو من جماعة محلية أو هيئة عمومية، بعنوان مشاركة أو تحت شكل إعانة أو قرض أو تسليم أو ضمان.

ويمكن أن تكلف المفتشية العامة للمالية بمراجعة حسابات التعاونيات والحسابات بالنسبة للتشريع والقوانين الأساسية التي تحكمها.

## **التدقيق من حيث الإستقلالية والحياد**

يتضمن هذا النوع من المراجعة نوعين هما :

### **1.التدقيق الداخلي :**

**إن** الابتعاد التدريجي للإدارة العليا للمؤسسة عن تفاصيل تنفيذ السياسات والخطط الموضوعية نتيجة كبر حجم المؤسسات وتعدد وتنوع عملياتها المالية، الأمر الذي استلزم وجود إدارة وقائية ورقابية تضمن التحقق من عمليات المؤسسة وهي خلية التدقيق الداخلي، ويتضمن هذا النوع فحص منظم لأنشطة المؤسسة وتقديم تقرير حولها إلى الإدارة العليا أو إلى لجنة التدقيق لأجل مساعدة هذه الإدارة للوصول إلى أغراضها ويشمل أيضا عمل المدقق الداخلي بصفته شخص موظف في المؤسسة بتدقيق النشاط والرقابة وإعطاء الاستشارات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية.

ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمؤسسة عن طريق محو الإسراف واكتشاف كل أنواع أخطاء التلاعب في الحسابات بما فيها الغش الإلكتروني والتأكد من صحة البيانات التي تقدم كما ذكرنا للإدارة العليا لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها.

### **2.التدقيق الخارجي :**

تقوم بها جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد تكون مكتب من مكاتب المحاسبة والتدقيق بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهاز المركزي بالنسبة للقطاع العام، حيث أن الوظيفة الأساسية للمدقق الخارجي هو إجراء فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا دقيقا ومحايذا للتحقيق من أنها قد تمت فعلا في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها ويتحقق ذلك من طرف شخص مستقل مؤهل إذ يقدم تقريره إلى الجهة أو الجهات التي عينته وهو موضع ثقة وتقدير لما يتمتع به من استقلال وحياد وعلم وخبرة ودراية وهو بالطبع مسؤول بحسب الوسائل وليس بحسب النتائج عما يتضمنه التقرير من بيانات وحقائق مالية مسؤولية على ذلك تحددها القوانين السائدة والمعمول بها .

إن عمل المدقق الخارجي يتضمن أيضا إبداء الرأي في نظام الرقابة الداخلية أو بيان مدى تنفيذ السياسات الموضوعة للمؤسسة أو الفحص لغرض خاص مثل شراء المؤسسة، الإدماج، والتدقيق الخارجي يقع عادة في نهاية السنة المالية كما أنه شامل وكامل، حيث أن المدقق يعمل دون قيد ويتطلع على ما يريد متى شاء، وهي إلزامية تفرضها القوانين إلا أنها إختبارية أي تتم عن طريق عينة من كل نوع من أنواع العمليات المالية. وفيما يلي جدول يوضح أهم الفروقات بين التدقيق الداخلي و الخارجي :

### **المقارنة بين التدقيق الداخلي والخارجي**

<b>التدقيق الداخلي</b>	<b>التدقيق الخارجي</b>	<b>البيان</b>
------------------------	------------------------	---------------

<p>1-خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة فى النظام المحاسبي.</p> <p>2-اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والتلاعب.</p>	<p><b>1</b>-كفاءة الإدارة فى الموارد المتاحة لديها.</p> <p>2-اكتشاف التلاعب والأخطاء والغش.</p> <p>3-إبداء الرأي فى صحة وسلامة القوائم المالية</p>	
<p>موظف من داخل المنشأة يعين من قبل إدارة المنشأة</p>	<p><b>2</b>شخص مهني مستقل من خارج المنشأة.</p>	
<p>يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.</p>	<p><b>3</b>-يتم التدقيق لمرة واحدة فى نهاية السنة المالية.</p> <p>2-قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة (مستمر).</p>	
<p>يحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة، وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له</p>	<p><b>4</b>يحدد نطاق عمل المدقق عن طريق العقد الموقع معه والعرف السائد، وما تنص عليه التشريعات والمعايير.</p>	
<p>يوجد لديه استقلال جزئي حيث أنه يخدم الإدارة ويعين من قبل الإدارة.</p>	<p><b>5</b>يتمتع المدقق باستقلالية تامة، لأنه شخص محايد ومن خارج المنشأة.</p>	

يعين من قبل الملاك، لذلك فهو مسؤول أمام الملاك ليقدم التقرير النهائي لهم.	يعين من قبل إدارة المنشأة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة.
---	---

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن هناك علاقة وطيدة بين التدقيق الداخلي والخارجي مما ينشأ العلاقة التكاملية بينهما، إذ أن المدقق الخارجي يعتمد كثيرا على التدقيق الداخلي أثناء تأدية مهامه.

## 1- حقوق المدقق ومسؤولياته

من المعلوم أن المدقق ليس ضامنا للقوائم المالية والمطلوب منه هو إبداء العناية المهنية اللازمة، وحتى يتسنى له بذل العناية واستخدام مهارته أثناء أدائه لمهامه، فقد حصنه المشرع بمجموعة من الحقوق وفي نفس الوقت فرض عليه عدة واجبات.

### حقوق مدقق الحسابات

للمدقق حق الزيارات الميدانية للمؤسسة على مدار السنة بإعلام أو بدون إعلام وله حق الإطلاع وفحص جميع الدفاتر والمستندات ولا أحد يمكن أن يمنعه بحجة السر المهني عدا الملفات الطبية، كما له حق حضور الجمعية العامة للمساهمين والوقوف على عملية الجرد الفعلي للتحقق من أصول وخصوم المؤسسة ويمكنه أن يسأل ويستفسر عن كل صغيرة وكبيرة من المديرين أو غيرهم.

إن مسؤولية المدقق اتجاه الأطراف المتضررة نتيجة إهماله المهني تزيد بكثير عن مسؤوليات المهن الأخرى كالطب، المحاماة، الهندسة والسبب هو أن هذه المهن يكون المتضرر فيها ربما شخص واحد أما في مهنة التدقيق وعند إبداء الرأي حول البيانات ( القوائم المالية) ربما يشمل أطراف كثيرة :

- حملة الأسهم.
  - المستثمرين والأطراف الأخرى
  - كالمؤسسات المالية التي اعتمدت على البيانات المالية المدققة عند اتخاذ القرارات.
- وللمزيد في التعمق بخصوص بند مسؤوليات المدقق؛ سنتطرق لها لاحقاً في المحاضرات القادمة إن شاء الله.